على وفق الواقع الاقتصادي الجديد الذي يعيش فيه العراق ، لم يعد الحديث عن (الاغراق) حديثا أكاديميا كما كان من قبل ، فنحن ومنذ خمس سنوات نعيش واقعا اقتصاديا مختلفا عما ألفناه ، هذا الواقع أملته سياسة الاستيراد المنفلت أو ما يسمى بالاستيراد المفتوح ، وأضحى واقعنا الاقتصادي الجديد بمنأ عن المألوف على وفق المفاهيم الاقتصادية التي تشير الى دور الدولة الرقابي في اقتصاد السوق وتدخلها الحتمي لحماية الانتاج المحلي باتجاه حماية الاقتصاد الوطني متى ما تطلب الأمر ذلك.

اغراق أسواقنا بالضائع الأجنبية لمصلحة من؟

المدى/ محمد شريف أبو ميسم

هذا الواقع الجديد أفرز لنا مجموعة كبيرة من الظواهر التي تأتي في مقدمتها ظاهرة (الاغراق).. انسحبت الظاهرة على مجمل السلع وبمختلف انواعها في الأسواق المحلية ليعدها البعض سابقة لم تشهدها أي من أسواق الدول الأخرى، حتى تلك التي شهدت انتكاسات اقتصادية كبيرة، أو تلك التي خرجت من الحروب تجر أذيال الهزيمة.. ومن حيث النتائج الأولية فان الاغراق يكون في مصلحة المستهلكين الأجانب على حساب المستهلكين المحللين، على اعتبار انه اسلوب يقوم عليه كبار المنتجين عندما يكتشف لهم ان توقعاتهم على الطلب المحلي كانت خاطئة، وان هنالك كمية من سلعهم فائضة عن احتياجات السوق المحلي، فيكون الدافع اصرار هؤلاء المنتجين للابقاء على الحد الأدنى من أرباحهم الاحتكارية، وذلك بتخلصهم من هذا الفائض في السوق الأجنبية وبأسعار أقل مما هي عليه في أسواق البلد المنتج.. وهذا الأمر يعني ان السلع التي تصل الى أسواقنا هي سلع ذات مواصفات للجودة مماثلة لمواصفات تلك السلع التي تعرض في أسواق الدولة المنتجة.. بيد ان الواقع يشير الى خلاف ذلك، حيث أغرقت أسواقنا بسلع ومنتجات ماأنزل الغش الصناعي بها من رداءة وسوء، واعتمد المنتجون الأجانب على فقر السوق المحلية للسلع جراء سنوات الحصار الطويلة وانعدام البنية الانتاجية المنافسة.. والاغراق في الماضي كان وسيلة فعالة لاجتذاب الأسواق الأجنبية التي لم تكن محمية حين ذاك، وقت جرت العادة أن يلجأ المنتجين الى طريقة الاغراق، فيحتفظون بأسعار منخفضة لمنتجاتهم في السوق الأجنبي الى حين اخراج المنتجون المحليين في ذلك السوق من دائرة المنافسة، ثم يرفعون من هذه الأسعار بهدف زيادة أرباحهم عندما يكون قد تحقق لهم الاحتكار في ذلك السوق جزئيا أو كليا، ولا نضيف جديدا اذا أشرنا الى الانعكاسات السلبية التي تتوالد جراء معاناة منتجي السلع المحلية المماثلة للسلع المستوردة والمطبق عليها اسلوب الاغراق، ولذا فان الحكومات المعنية وعلى مدى التاريخ الاقتصادي الحديث حاولت منع الاغراق للسلع الأجنبية في أسواقها عن طريق رفض دخولها الى هذه الأسواق أو عن طريق خضوعها لضرائب باهضة على الواردات منها.. وربما يكون للحكومات التي تعاقبت على مركز صنع القرار السياسي في واقع العراق الجديد بعد ٢٠٠٣/٤/٩ العذر في الحذر من تطبيق هذه التدابير بصرامة، لما لها من تأثير على المستهلكين المحليين خوفا من حرمانهم من السلع التي حرموا منها طويلا، ناهيك عن ارادة الحاكم المدني الذي دفع بالأسواق المحلية باتجاه الاستيراد المفتوح، الا ان هذا لا يبرر الانفلات في مجمل ما يتم استيراده على حساب المنتجات المحلية وتحديدا منها المنتجات الزراعية بشقيها (النباتي والحيواني) والتي يراد لها أن تنهض، ولا يبرر استمرار عدم حماية المنتجات الصناعية الوطنية التي أثبتت جودتها وقدرتها على المنافسة في أصعب الظروف ،مثل صناعة الأصباغ وصناعة بعض الألبسة وصناعة بعض المنتجات المنزلية كالسخانات وبعض الأدوات الصحية ان واقع الاغراق الذي تشهده أسواقنا لا يعكس صورة المنافسة غير العادلة وحسب، وانما يشير الى قصدية واضحة لربط السوق العراقية بمنظومة منظمة التجارة العالمية، وجعلها سوقا مستهلكة لمنتجات الغير، اذ ان بنود منظمة التجارة العالمية (التي منح العراق فيها عضويته بصفة مراقب منذ عام ٢٠٠٤) تشترط أن تتوافر ظروف معينة لكي يتم فرض الضريبة المضادة للاغراق، ومن هذه الشروط، أن يحدث الاغراق ضررا ملموسا بالصناعة المحلية وان تثبت علاقة السببية بين الضرر وبين عملية الاغراق وهذه العلاقة تشترط أن لا يكون الضرر قد وقع بسبب عوامل أخرى.. ومن المعلوم ان ثمة عوامل أخرى قد تسببت في تدمير الصناعة الوطنية والمنتج المحلي بشكل عام، حيث لم يتبقى لدينا من القطاعات الانتاجية بعد سلسلة من الحروب وسنوات طويلة من الحصار مايمكن أن يشار اليها على انها قد أصيبت بالضرر جراء حالة الاغراق، على اعتبار انها مدمرة أصلا جراء الحروب والسياسات السابقة ومتعطلة بسبب أعمال العنف، وهنا تنتفي علاقة السببية ولا يكون من حقنا المطالبة بالضريبة المضادة للاغراق.. ولكن الى أي مدى يمكن الركون الى هذا القول ونحن بصدد محاولة النهوض بانتاجنا المحلي باتجاه دعم الاقتصاد الوطني بغية تجاوز عقدة الاقتصاد الأحادي الجانب.. لقد اجتهد الكثير من منتجينا وفي القطاع الخاص تحديدا بغية المنافسة والتفوق على المنتجات المستوردة واثبتت منتجاتهم انها الأفضل دوما من المستورد الرديء، فكيف تتم حماية هذه الجهود دون تدخل الدولة ومن دون دعم للقطاعات التي أصابها الشلل جراء الحروب وأعمال العنف، حيث جاء سيل الاغراق المستمر ليجعل من عملية النهوض بهذه الجهود بمعزل عن دعم الدولة أمر صعبا للغاية ان لم يكن مستحيلا.. وهنا نود أن نتساءل.. هل ان المنتجات الزراعية المحلية كالفاكهة والخضر اختفت من الأسواق ليتم استيراد البرتقال من جنوب أفريقيا؟ وهل ان مربي الدواجن استقالوا من أعمالهم ليتم اغراق الاسواق بأفخاذ الدواجن الرخيصة والرديئة؟ وكيف لنا أن نحمي منتجات الأصباغ؟ وهي فخر الصناعة الوطنية بحق من مثيلاتها الأجنبية الرخيصة الثمن والرديئة النوعية أيضا، وهذا السؤال ينسحب على الصناعات الأخرى التي صمدت وبنجاح تحت ظروف التقهقر الاقتصادي مثل صناعة (الدشداشة الرجالية) حيث تميزت (دشداشة شاكر) في هذه الظروف وغزت الأسواق الخليجية، ولكنها محاربة في أسواقنا المحلية (بالدشداشة الصينية) الرخيصة الثمن والرديئة النوعية والتي أغرقت الأسواق، وكيف لنا أن نفسر التراكم الهائل لمنتجات الشركة العامة للمنتوجات الصوفية في مخازن الشركة دون عرضها في الأسواق وهي عرضة للعث والحرائق؟ بينما تغرق الأسواق المحلية بمزيد من المنتجات المثيلة ومن مختلف المناشيء، ونتساءل أيضا.. اذا كان العراق عضوا مراقبا في منظمة التجارة العالمية، أفلا يحق له المطالبة بالضريبة المضادة للاغراق من المنتجين الأجانب فيما يتعلق بمثيلات هذه السلع المستوردة؟ التي أوردنا للمثال وليس للحصر، ألم يقع الضرر على منتجي هذه السلع جراء حالة الاغراق؟.. ان ثمة آراءا متشائمة لبعض الساسة وعلى مايبدو ترى في العراق سوقا للاستهلاك وحسب في هذه المرحلة، وان لا قائمة تقوم للاقتصاد العراقي على مدى سنين مقبلة بعد أن ورث الكارثة وتكبل بقيود البنك الدولي وصندوق النقد ونادي باريس.. هذه الآراء تراهن فقط على ايرادات النفط لانعاش الاقتصاد العراقي مستقبلا.. متجاهلة، التكريس المقصود لشل القطاعات الانتاجية المتواصل.. ومتجاهلة تبعات انشاء صندوق تنمية العراق المتضمن استمرار الاستقطاعات من واردات النفط وقيود المديونية التي ستجعل من الاقتصاد العراقي ذيلا استهلاكيا على المدى البعيد، والذي ربما ستنتكس فيه أسعار النفط وهذا أمر ليس بالبعيد فتكون الطامة الكبرى، مالم يتم التأسيس لواقع انتاجي من خلال دعم الفعاليات الانتاجية ومحاربة الاغراق.. وهذه الآراء تحتاج الى التذكير بحقيقة مفادها –ان الاتفاقات الدولية تنظم اجراءات التقاضي والعقوبات في حالة ثبوت الاغراق، وان الدول الصناعية المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي، من أهم الدول التي عارضت اخضاع الاغراق لقواعد منظمة التجارة العالمية، حيث اعتبرت ان ذلك الأمر من صميم التشريعات الوطنية.. فأما أن نكون مع الاتفاقات الدولية، فنطالب بضريبة مضادة للاغراق.. أو اننا مع الرأي الأمريكي، فنشرع قانوناً وطنياً لحماية المنتجات الوطنية...

في الهم الاقتصادي

مشروع الأسهم لكل عراقي من جديد

حسام الساموك

تناولنا في عمود الأمس مشروع الدكتور ابراهيم بحر العلوم،بشأن توزيع سهم لكل عراقي صغيرا كان أم كبيرا ليشعره –أول مرة- بأن له ثروة وأن له فيها ما لكل عراقي وبالتالي فسيكون له صوته بل مصلحته ومن ثم خياراته في رسم توجهاتها، ومن هنا نأمل أن يتم انضاج هذا المشروع الفتي،والطموح، بلقاءات ومحاورات وتبادل بوجهات النظر بين مجاميع من الأقتصاديين والخبراء في القطاع النفطي والمتخصصين في الشؤون القانونية وكل من له علاقة بآليات انجاز مثل هذه الخطوة الجادة،وصولا الى سياقات معتمدة من حيث متن المشروع وتوجهاته ومفردات أدائه وبما يكفل خلوه من أية ثغرة قانونية أو تعارض غير متوقع لمستجدات شتى في طريق تحققه خاصة أنه ينتظر أن يكون تقليدا طويل الأمد بما يشمل الأجيال المعاصرة والقادمة على السواء.

انطلاقا من هذه المهمة فسيكون المشروع محورا ضمن الطاولة المستديرة الي ستنظمها مؤسسة المدى عن مشروع احياء شركة النفط الوطنية وآفاق مهماتها يوم الأربعاء القادم،بما يؤكد ما نتطلّع اليه جميعا من تعزيز اقتصادنا وتفعيل آليات أدائه بعد سبات لم يعد أي من العراقيين تقبله والتعاطي معه،بل هضم تواصله.

انطلاقا من هذه المهمة فسيكون المشروع محورا ضمن الطاولة المستديرة الي ستنظمها مؤسسة المدى عن مشروع احياء شركة النفط الوطنية وآفاق مهماتها يوم الأربعاء القادم.

لقد سبق أن طالبنا كثيرا بما يمكن أن يحققه الأنسياب الفاعل نحو انعاش اقتصادنا واستئناف دورة الانتاج في كل مرافقها الصناعية والزراعية والخدمية،لتواجه – حتما- تداعيات الركود والشلل فيها، بما خلق واقعا مأساويا مرفوضا،ولاشك أن مجردانطلاقنا في أي من المشاريع الجادة والطموحة،التي تستهدف بشكل أو بآخر إعادة دوران عجلة الانتاج ستحقق حتما دعما وحفزا لحقول الأداء الأخرى وبالتالي فان مشروعا فتيا مثل تأكيد انتماء المواطن العراقي في كل مواقعه وبشتى سني عمره لابد من أن يرسي قيما جديدة ومعطاء لأولويات تجاذبه بشؤون الوطن وثروته ومتطلبات نهوضها وتطوير سبل نموها وتحقق فائدة مخرجاتها للوطن والمواطن على السواء.

في اتجاه آخر ما زلنا نلّح في تداولات جلسات الطاولة أن تكون المحاورات الجادة والطروحات الفكرية سبيلا أروع للوصول الي أفضل الحلول لكل أشكالاتنا وأزماتنا، ولاشك أن الأقتصادية منها في المقدمة،حيث المعاناة المتحققة من سوء الأداء والفساد والأجراءات المزاجية في أمر يجدر أن تكون السباقة في آلياته السياقات العلمية والمنهجية فضلا عن أخذ الواقع والبيئة المحلية بنظر الأعتبار.

ركود في سوق العقارات جراء هجرة المستثمرين والعنف المنظم

البصرة / المدى

شهد قطاع العقار في البصرة بعد عام ٢٠٠٣ انفجاراً في الأسعار اثر زيادة الطلب على شراء الدور والمباني بعد دخول العديد من المستثمرين اليه الا ان هذا الانتعاش لم يدم طويلا منذرا المتعاملين في هذا القطاع بركود قد يطول جراء هروب المستثمرين وظهور مايسمى بالعنف المنظم.

يقول صاحب مكتب عقارات (ميثم) ميثم كاظم ابو معين وهو من سكنة منطقة الطويسة وسط البصرة في جنوبي العراق "ان سعر متر الأرض السكنية في منطقة الطويسة، وهو من الاحياء الراقية في البصرة، قفز من ٣٥٠,٠٠٠ دينار عراقي (مايعادل ٢٨٥ دولار) إلى ٦٢٥,٠٠٠ دينار (مايعادل ٥١٠ دولار) في عام ٢٠٠٣".

ويرجع ابو معين هذا الارتفاع الى اقبال العديد من المغتربين على شراء الدور السكنية في المدينة بعد عودتهم الى ارض الوطن لاسيما في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ واضاف "رافق هذاالارتفاع في أسعار العقارات ارتفاع في كلف استئجار الدور والمباني بعد استئجار العديد من المنظمات والشركات المحلية والعالمية للدور والمباني مما رفع أسعار العقارات والايجارات في المحافظة إلى إضعاف عدة عما كانت عليه عام ٢٠٠٣" كان سعر استئجار الدار السكنية في منطقة تجارية مثل منطقة الجزائر في البصرة، فبحسب ابو معين، يتراوح مابين ٣٠٠,٠٠٠ دينار (١٦٣245 – دولار) الى حتى اذار عام ٢٠٠٣ الا انه مالبث ان ارتفع الى مابين ٥٠٠ دولار و ١٠٠٠ دولار اثر الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق في اذار ٢٠٠٣، ويستدرك صاحب مكتب العقارات قائلا "ان سوق العقارات عاد للركود بعد عام ٢٠٠٥ مع خروج الشركات والمنظمات الأجنبية والمحلية من البصرة وهروب رؤوس الأموال من العراق الى دور الجوار الامنة على خلفية اعمال العنف التي تصاعدت وتيرتها في البلاد."

وشهدت بداية عام ٢٠٠٦ ارتفاعاً مطرداً في سوق العقار مع قدوم موجة المهجرين من مناطق التوتر في المناطق الغربية وبغداد إلى مدينة البصرة واستقرار العديدين منهم فيها.ويقول ابو سلوان، صاحب مكتب عقارات في منطقة الجزائر، "وصلت أسعار الدور في منطقة الجزائر مثلاً والتي تبلغ مساحتها ٣٠٠ م مربع إلى ٣٠٠ الى ٤٠٠ الف دولار في الاشهر الثلاث الاولى من عام ٢٠٠٦ بعد وصول بعض العائلات المهجرة من بغداد وغيرها لتستقر في البصرة."

ولكن موجة النزوح من المناطق الساخنة الى المناطق الاكثر امنا لم تكن وحدها السبب وراء ارتفاع اسعار شراء الدور السكنية في البصرة بل للمشكلة وجه اخر.

ويضيف ابو سلوان "أن ارتفاع أسعار مواد البناء وارتفاع أجور البنائين إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في ٢٠٠٣ ألقى بظلاله ايضا على سوق العقارات في المدينة حيث تضاعفت أجرة البناء من ١٥,٠٠٠ دينار قي اي ما يعادل ١٢ دولار إلى ٥٠,٠٠٠ دينار عراقي اي ما يعادل ٤٠ دولارا."

ويقول علاء قاسم وهو شاب من اهالي المعقل في البصرة كان يبحث في مكاتب العقار لعمه القاطن في ولاية ميشيغان الامريكية عن ارض تكون بيتا له بعد سنوات المهجر "ان عمه لا يستوعب لحد الان ما يخبرونه به عن اسعار العقارات في البصرة ويصر ان كلفة العقار في البصرة لاتتجاوز ٢٠,٠٠٠ الى ٣٠ دولار بينما هو يريد ارضاً تطل على شط العرب وتتجاوز مساحتها ٤٠٠ متر مربع كأن تكون في أبي الخصيب وهو ما يساوي في يومنا هذا ١٠٠ الف دولار تقريباً."

ويبقى الهاجس الامني القول الفصل بين انتعاش اي قطاع في البلاد حيث يقول الاستاذ لفتة "مع الحديث عن مشاريع يمكن ان تنفذ في المدينة كميناء البصرة الكبير يبقى تحقق الامن والاستقرار في المدينة امرا مهما لازدهار الحركة الاقتصادية فيها، اذ ستضاف اصفار كثيرة الى تسعيرة العقارات في البصرة اذا حل الامان فيها."

الزبيدي يبحث مع السفير الروسي سبل تعزيز العلاقات الثنائية

باقر جبر الزبيدي

بغداد/ PUKmedia

استقبل السيد باقر جبر الزبيدي وزير المالية السيد فلاديمير جاموف سفير جمهورية روسيا الاتحادية في بغداد.

وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها بما يخدم المصالح المشتركة بينهما.

واكد الزبيدي اهمية الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق وروسيا للوصول الى عصرها الذهبي من خلال فتح افاق جديدة للتعاون المثمر في مجالات الطاقة وتأهيل البنى التحتية للقطاع النفطي العراقي.

واشار وزير المالية الى اهمية تأهيل خط الانابيب العراقي - السوري والمباشرة بمد انبوب ثان من اجل الوصول بالطاقة التصديرية للعراق الى مليون برميل عبر الاراضي السورية اضافة الى الاسراع بتأهيل حقل عكاز للغاز.

ودعا الزبيدي الشركات الروسية والمستثمرين الروس الى المساهمة بتأهيل البنى التحتية واقامة المشاريع الاستراتيجية في العراق.

واشاد السفير الروسي بالسيد وزير المالية مثمنا جهوده في النهوض بالاقتصاد العراقي واقامة افضل العلاقات مع دول العالم والتي انعكست بشكل ايجابي على العملية الاقتصادية في العراق.

وقد تم خلال اللقاء مناقشة موضوع ديون روسيا على العراق والتي سيبحثها وزير الخارجية العراقي الذي سيصل الى موسكو يرافقه وفد رفيع المستوى يمثل وزارة المالية فيه المستشار د. عزيز جعفر لتوقيع الاتفاقية مع جمهورية روسيا الاتحادية لحسم اشكالية الديون وفق متهجية نادي باريس.

أسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٢٥	١٢٣٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

سوق المواد الانشائية

المادة	الوحدة القياسية	السعر
السمنت العادي	طن	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	طن	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

مؤشرات

استثمارات

اظهرت دراسة جدوى ان شركة تابعة لشركة صناعات قطر في موريتانيا ستشيد مصنعا للحديد هناك رغم ان التكاليف ستتجاوز على الارجح مليارى دولار.

واشترت شركة قطر للصلب التابعة لشركة صناعات قطر حصة نسبتها ٤٩,٩ في المئة في شركة القلب الوج لخام الحديد في شمال موريتانيا مقابل ٣٧٥ مليون دولار في تشرين الثاني بعد انسحاب الشركة السعودية للصناعات الاساسية سابك من المنافسة قائلة ان العوائد ستكون منخفضة جدا.

ووفقا لدراسة الجدوى التي نشرت في السادس من شباط للقائمين على المشروع ومنهم شركة سفير انفستمنتس الاسترالية وشركة سوسيتيه ناسيونال للصناعة والتعدين الحكومية الموريتانية فان التكلفة الرأسمالية للمشروع ستزيد بنسبة ١٣ في المئة الى ٢,١٥ مليار دولار من ١,٩ مليار دولار بسبب " زيادة التكاليف".

مداولات

قالت صحيفة وول ستريت جورنال يوم السبت نقلا عن مصدر لم تكشف عن هويته ان من المنتظر ان يرفض مجلس ادارة شركة ياهو عرض الشراء الذي قدمته مايكروسوفت لانه يعتقد انه "يبخس بشكل كبير قيمة" الشركة.

وأضافت الصحيفة نقلا عن "شخص مطلع على الموقف" أن عرض مايكروسوفت وقيمته ٣١ دولارا للسهم لا يأخذ في الاعتبار مخاطر رفض الهيئات التنظيمية لاندماج أكبر شركة في العالم لتصنيع برامج الكمبيوتر مع عملاق الاعلام على الانترنت.

ونقلت الصحيفة عن المصدر قوله ان عرض مايكروسوفت يرقى لان يكون محاولة "لسرقة" الشركة وان ياهو لن تفكر على الارجح في أي عرض يقل من ٤٠ دولارا للسهم.

وامتنعت متحدثة باسم ياهو عن التعقيب على الاجراءات التي يقوم بها مجلس الادارة. ولم يتسن الحصول على تعقيب من متحدث باسم مايكروسوفت.

خصخصة

قال مسؤول تنفيذي في شركة النفط الوطنية الايرانية ان ايران تنوي خصخصة ٤٧ شركة عاملة في قطاع الطاقة قيمتها ٩٠ مليار دولار وتأسيس شركة قابضة لهذه الاصول التي ستدرجها للتداول في أربع بورصات عالمية.

ونقلت نشرة ميدل ايست ايكونوميك دايجست (ميد) عن حجة الله غانمي فرض مدير الشؤون الدولية بالشركة قوله ان الخطة تشمل وضع شركات النفط والغاز تحت مظلة مجموعة قابضة لاجتذاب الاستثمارات الاجنبية.

وقال ان الشركات ستدرج ايضا للتداول في بورصة طهران بحلول عام ٢٠١٤.

ودون ان يذكر اسماء الشركات قال غانمي فرض لنشرة ميد "قررنا ان البورصة الايرانية ربما تحتاج الى نوع من الدعم ماليا من بورصات اسهم خارجية خاصة في قطاع الطاقة لان حجم الاموال ضخم جدا بالنسبة لايران."وحاولت ايران رابع اكبر مصدر للنفط في العالم احياء برنامجها المتعثر للخصخصة في عام ٢٠٠٦ من خلال طرح نسبة ٨٠ في المئة من اسهم عدة شركات للتداول.

مناشدة

ناشد وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية في مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى في مسودة البيان الختامي الذي يصدر في وقت لاحق يوم السبت مصدري النفط في العالم رفع الانتاج.

ولم تتضمن مسودة البيان الختامي التي حصلت رويترز على نسخة منها اي حديث عن اسعار الصرف الاجنبي التي يبحثها المسؤولون في اجتماعاتهم.

وقالت مسودة البيان الختامي "تعكس اسعار النفط الاعلى بدرجة كبيرة تزايد الطلب العالمي لكن عوامل اخرى مثل المخاوف الجغرافية السياسية تلعب دورا ايضا."

واضافت "تشجع الدول المنتجة للنفط رفع انتاجها ونؤكد مجددا على الحاجة لتعزيز طاقة التكرير وتحسين كفاية استخدام الطاقة."